



اسم المقال: التطورات السياسية في البحرين بعد العام 1975

اسم الكاتب: أ.م.د. ابتسام محمد عبد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7036>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 17:52 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



التطورات السياسية في البحرين بعد العام ١٩٧٥

الاستاذ المساعد الدكتورة

ابتسام محمد عبد^١

ibtyass@gmail.com

ملخص:

ظهرت في البحرين منذ ثلاثينيات القرن الماضي مطالب لإصلاح الأوضاع السياسية في البلاد من خلال وضع دستور واقامة برلمان ينتخب الشعب اعضاءه ، وقد نجحت هذه الضغوط الشعبية في اجبار العائلة الحاكمة على اعلان دستور ١٩٧٣ ، والذي اتسم بسمات مشتركة من كلا النظامين الرئاسي والبرلماني ، الا ان العمل بهذا الدستور لم يستمر طويلا ، اذ تم تعليقه مما ولد معارضة قوية للنظام الحاكم والذي اضطر في عام ٢٠٠٠ الى اعلان دستور جديد للبلاد حاول الملك من خلاله احكام قبضته على السلطة ، مما ادى الى تعميق الهوة ما بين النظام والشعب الذي دفعه تقييد حرياته وحرمانه من ممارسة حقوقه السياسية الى القيام بانتفاضة ١٤ شباط ٢٠١١ للتعبير عن رفضه لنهج الحكومة التسلطي .

المقدمة :

ان الناظر الى سطح الواقع السياسي في البحرين لن يتراءى له في البداية سوى ان البحرين ما هي الا دولة صغيرة بمساحتها وسكانها ، ونظامها يقوم على قاعدة من التحالفات القبلية ، وهي في الوقت ذاته تحظى بدعم دولي نظرا لموقعها الاستراتيجي ، لكن التعمق في الواقع السياسي البحريني سيكشف لنا عن بلد يحوي الكثير من المتناقضات التي يزخر بها الواقع السياسي والاجتماعي ، فالبحرين تشهد حراك سياسي تقوم به مجموعات اجتماعية تقود حركة احتجاجات متواصلة منذ عقد التسعينات لحد

^١ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد.

الآن، وهذه المجموعات تمثل فئات متنوعة من العمال والطلاب الى المثقفين والفلاحين واصحاب المصالح المختلفة، معبرين عن مطالب مختلفة تنوعت ما بين التهميش لشريحة كبيرة من المجتمع وممارسة التمييز ضدهم الى الفساد السياسي والبطش الامني - تمتلك البحرين سجلا سيئا في مجال حقوق الانسان حسب تقرير منظمة العفو الدولية - فضلا عن المظالم الاقتصادية المتمثلة بالفقر والبطالة والتمييز الاقتصادي .

ورغم الاصلاحات السياسية التي اجراها ملك البحرين ابتداءا من عام ٢٠٠٠ ، فأن البعض يرى ان هذه الاصلاحات لم تكن سوى محاولة من الملك لاحكام قبضته على السلطة ، مما يعني تقييد الحريات ، وحرمان الشعب عن ممارسة حقوقه السياسية ، الامر الذي دفعه للقيام بأنتفاضة ضد الحكومة في شباط ٢٠١١ عمقت الخلاف بين الحكومة والمعارضة ، والسؤال المطروح هنا : هو هل ستستمر الحكومة البحرينية في نهجها التسلطي ، ام انها ستبادر في المستقبل لطرح افكار من شأنها ردم الهوة الكبيرة بين الطرفين ، وهذا ما سيجيب عليه هذا البحث المقسم على مبحثين ، فضلا عن المدخل وكما يأتي :

المدخل .

المبحث الاول : التطورات السياسية في البحرين قبل عام ١٩٧٥ .

المبحث الثاني : التطورات السياسية في البحرين بعد عام ١٩٧٥ .

المدخل :

تقع جزر البحرين في منتصف الخليج العربي على خط عرض ٢٦ ، وعلى بعد ٢٠ ميلا من المنطقة الشرقية بالملكة العربية السعودية . وعلى نحو ٣٠ ميلا غربي شبه جزيرة قطر ، و ٢٧٠ ميلا الى الشمال الغربي من دولة الامارات العربية المتحدة ، والمسافة ذاتها من الكويت ، وهي عبارة عن مجموعة جزر ، تشكل ارجبيلا مكونا من ٣٥ جزيرة تبلغ مساحتها الاجمالية ٦٦١ كيلو مترا مربعا ، واهم الجزر فيها هي البحرين وسترة والمحرق وام نعيان والنبي صالح .

وتعد جزيرة البحرين أكبر الجزر حيث تبلغ مساحتها ٥٦٢ كيلو مترا مربعا ، وتمتد من الشمال الى الجنوب مسافة ٤٨ كيلو مترا ، في حين يتراوح عرضها ما بين ١٣ - ١٦ كيلو مترا مربعا ، وتضم مدينة المنامة وهي العاصمة ، وتقع في الطرف الشمالي الشرقي ، ويربطها جسر بحري مع جزيرة المحرق بطول ٣،٤ كيلو مترا .

عرفت البحرين بأنها ملتقى اعراق واجناس مختلفة خلال المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها ، ويعود السبب في ذلك الى طبيعة مواقفها السياسية وموقعها الاستراتيجي الذي يمثل نقطة اتصال تجاري بين منطقة الخليج ومنطقة جنوب شرق آسيا وثرائها الزراعي والتجاري ، فضلا عن استقرارها النسبي قبل سيطرة الاطماع الاجنبية^١ .

ويبلغ عدد سكان البحرين حسب احصاءات العام ٢٠١٠ حوالي ٣٩٩،٥٦٨ الف، وهي اصغر الدول المكونة لمجلس التعاون الخليجي ، ومجتمعها هو الاكثر تعقيدا وتنوعا طبقيا بين دول الخليج، وقد شهدت البحرين نموا سكانيا متسارعا خلال العقد الماضي خصوصا بين عمالها الاجانب، وعلى جزيرة ذات مساحة وموارد طبيعية محدودة، فأن مثل هذا النمو شكل ضغطا هائلا على السكان الاصليين والقوى العاملة في المجتمع البحريني.

ويعتقد العديد من البحرينيين من الطائفة الشيعية ان هذا الارتفاع في عدد السكان يعود جزئيا الى منح الجنسية للعديد من الاجانب السنة، ومن ثم فأن ذلك يتم على حسابهم ، وبينما لا تتوافر احصاءات رسمية حول عدد السكان حسب الطائفة الدينية يعتقد على نطاق واسع في البحرين ان ٧٠% من السكان من الشيعة، و ٣٠% من السنة، غير ان هذا التوازن قد يكون تغير نتيجة سياسة التجنيس التي اتبعها النظام.

بالنظر الى كون غالبية سكانها من الشيعة العرب واعرافها الاجتماعية الليبرالية وتاريخها الطويل في المعارضة السياسية ودخلها المحدود نسبيا من الموارد الطبيعية، فأن

^١ للمزيد من التفاصيل ينظر : د. محمد السيد غلاب ود. حسن عبد القادر صالح ومحمود شاکر ، البلدان الاسلامية والاقليات المسلمة في العالم المعاصر ، الرياض ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ١٩٧٩ ، ص ١١٦ . وياسر قطيشات ، التجربة الديمقراطية في البحرين ، الحوار المتمدن ، العدد ٣٢٨٩ ، ٢٦ / ٢ / ٢٠١١ ، ص ١-٢ . منشور في : www.alhewar.org

البحرين تعد استثناء نسبيا بين دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى عكس معظم العائلات الحاكمة في الخليج، لكن على شاكلة آل سعود في السعودية، فأن قيادتها وصلت الى السلطة من خلال التحالفات القبلية والفتوحات بمساعدة حلفاء قبليين اتوا اصلا من اواسط الجزيرة العربية، حيث قام آل خليفة بغزو الجزيرة من قطر في القرن التاسع عشر، واطاحوا بأدارتها الفارسية وحكموا البلاد من ذلك الحين^١.

يأتي بعد آل خليفة وحلفائهم من القبليين مباشرة على السلم الاجتماعي والسياسي عائلات عربية سنية اخرى ذات اصول قبلية، وبعد ذلك الهولة وهي عائلات هاجرت الى البحرين على مدى القرن الماضي او اكثر من الساحل الايراني، الا انها تدعي انها من اصول عربية سنية، اما البحارنة وهم الشيعة العرب من السكان المحليين فأهمهم يشكلون الطبقة الخامسة والاكبر، فضلا عن الفرس—من الشيعة والسنة معا—في اسفل التسلسل الهرمي الاجتماعي والسياسي^٢.

ظل حكم آل خليفة وراثيا وتوقراطيا مطلقا مع استشارة افراد الاسرة الحاكمة، وبقي الحال على ما هو عليه حتى عام ١٩٥٧ حيث صدرت قوانين تنظيم الادارة، وحاول امير البحرين السابق سلمان بن حمد آل خليفة (١٩٤٢ - ١٩٦١) ادخال الاجهزة الادارية والاعتماد على استشاريين بريطانيين للأشراف على الكمارك والزراعة والصحة والاشغال، وعندما استقلت البحرين في ١٥/٨/١٩٧١ صدر مرسوم اميري ينظم الوضع السياسي في البحرين، فبموجب هذا المرسوم تحول اسم البحرين من امارة

^١ المجموعة الدولية للامانات، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، تقرير الشرق الاوسط رقم ١٠٥، ٦ نيسان / ابريل ٢٠١١، ص ١ .

^٢ ان كون السنة هم من يمسكون بزمام الحكم في البحرين لا يعني انه ليس هناك نخبة شيعية ، حيث ان بعض العائلات الشيعية اصبحت غنية جدا وهي بين حلفاء الاسرة الحاكمة مثل عائلي الجشي والعريض ، فرجال الاعمال الشيعية الذين يؤدون دورا اساسيا في تمويل التدبير الشعبي وتنظيمه ويتمسكون كثيرا بهويتهم الشيعية يتشاطرون المصالح التجارية مع نظرائهم السنة ، والطرفان مرتبطان بالنخب السياسية في الدولة عن طريق شبكة المحسوبيات التي يشكل رئيس الوزراء الحالي (خليفة بن سلمان آل خليفة) لولها المحرك والذي يعرف عنه وضعه الولاء الشخصي قبل الانتماء المذهبي عند منحه الحماية للأشخاص ، مما يعني اتخاذ اسرة آل خليفة موقفا ليبراليا تجاه الدين خلافا لنظرائهم السعوديين ، للمزيد من التفاصيل ينظر : المجموعة الدولية للامانات ، التحدي الطائفي في البحرين ، التقرير رقم ٤٠ حول الشرق الاوسط ، ٦ آيار / مايو ٢٠٠٥ ، ص ١ . ولورنس لوبر ، الحوار الوطني للبحرين وتعميق الانقسام المذهبي ، منشور على موقع مؤسسة كارنيغي للسلام : www.carnegie.net

الى دولة، واصبح الامير هو رأس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء، والحاكم العام للبلاد والقائد الاعلى للقوات المسلحة^١، بمعنى آخر هيمنة العائلة الحاكمة خاصة شريحتها العليا على المناصب واحكام قبضتها على السلطات الطبيعية الحاسمة مثل الجيش والشرطة والشؤون المالية، مع تجميل وضع الدولة السياسي ببعض المؤسسات ذات الطبيعة الشكلية مثل البرلمان، ومنح التراخيص لتأسيس منظمات المجتمع المدني والجمعيات السياسية وتقييدها في الوقت ذاته بقيود تشريعية محكمة^٢.

المبحث الاول : التطورات السياسية في البحرين قبل عام ١٩٧٥

ظهرت في اوائل الثلاثينات من القرن الماضي مطالب شعبية بحرينية متكررة بإقامة مجلس شورى للبلاد يحد من التدخل البريطاني في ادارة شؤونها، وقد تجددت هذه المطالب في عام ١٩٣٨ وتجددت اكثر في الرغبة في انشاء مجلس تشريعي يشارك من خلاله ممثلو الشعب الاسرة الحاكمة في صنع القرار السياسي وادارة شؤون البلاد.

شهد عقد الاربعينات من القرن الماضي تطورين مهمين كان لهما دورا فعالا في نشر الفكر والوعي السياسي الوطني هما : تشكيل الاندية الوطنية بوصفها الاطار العام لتنظيم الافكار السياسية والاجتماعية الجديدة للنخبة المثقفة في البحرين، وولادة الصحافة الوطنية البحرينية بظهور صحيفة صوت البحرين عام ١٩٤٩ اعقبها صحيفتي القافلة والوطن.

وتوحدت في منتصف الخمسينات مختلف التيارات السياسية في البحرين في هيئة واحدة اطلق عليها (الهيئة التنفيذية العليا) التي غيرت اسمها لاحقا الى (هيئة الاتحاد الوطني) بعد ان تم الاعتراف بها من قبل الحكومة كحركة سياسية، وطالبت بالعديد من القضايا اهمها : سن دستور للبلاد، وانشاء مجلس تشريعي، والسماح للعمال بأثناء نقابة لهم، وتحديث اجهزة الدولة، واصلاح القضاء، وبحرنة الوظائف.

^١ د. مفيد الزبيدي، دولة البحرين من الامارة الى الملكية الدستورية، عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ٨.

^٢ حسن علي رضي، أحداث البحرين : الازمة والمخرج، مجلة المستقبل العربي، عدد ٤٠٢، آب ٢٠١٢، ص ١٦ - ١٧.

ومع اطلالة عام ١٩٥٦ كانت وسائل الحوار التي تبنتها بعض الاتجاهات الشعبية المعارضة قد استنفدت في سبيل اقتناع سلطات البحرين بالتجاوب مع المتغيرات السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في الوسط الشعبي قبيل الانتفاضة الشعبية التي اطلق عليها بأنفاضة (الهيئة) في آذار ١٩٥٦ ، فكانت النتيجة ان اتجه مدار الموقف السياسي الشعبي الى حسم الامور من خلال معالجة جذورها وذلك للسعي لمواجهة النظام السياسي ، فالجهود والطاقت الشعبية وصلت الى طرق مسدودة ، ومع كل ذلك تمخضت عن اجتماعات قادة الهيئة التنفيذية دعوات متجاوزة لواقع الذي فرض مفاهيم جديدة نحو (تلاعب السلطات بالثقة الشعبية) ، (والتآمر وغلبة السلطة المطلقة) ، (السلطات التي لا تسجم مع الواقع الثقافي والاجتماعي السائد في البلاد)^١ ، مما دعا الحكومة وعلى اثر المظاهرات التي قادتها الهيئة التنفيذية التي تحول اسمها الى لجنة الاتحاد الوطني للتنديد بالعدوان الثلاثي على مصر الى اعلان حالة الطوارئ في البلاد ، وسحب اعترافها باللجنة كتنظيم شرعي ، وتهديدها بالقاء القبض على كل من يتحدث او يصدر نشرات بأسم اللجنة ، والقاء القبض على الكثير من اعضائها ، مما ادخل البلاد في دوامة الاضطهاد والقهر السياسي التي استمرت حتى منتصف ستينيات القرن الماضي حيث نشأ جيل بحريني جديد اخذ يكتسب افكارا جديدة ما بين يسارية وقومية وشيوعية اثناء دراسته خارج البحرين محاولا نشرها في بلاده لكسب المزيد من الانصار من اجل الخروج من الازمة السياسية المخيمة على البلاد .

على الرغم من ان الكثير من الشبان البحرينيين قد وجدوا متنسفا في الحركات السياسية الا ان ايا منها لم يكن يجرؤ على مقارعة الحكومة بسبب الرقابة الشديدة التي فرضها جهاز الشرطة على المعارضة ، لكن الوضع السياسي في البلاد تدهور نتيجة الاحتجاجات التي اندلعت في آذار ١٩٦٥ احتجاجا على تسريح عدد من البحرينيين من بابكو النفطية ، الامر الذي شجع القوى السياسية في البلاد الى توحيد صفوفها وتشكيل تنظيم مشترك سمي بأسم " الجبهة الوطنية للقوى التقدمية " والذي صاغ

^١ للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص ١٩ - ٢٠ ، وياسر قطيشات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ - ٣ .

مجموعة مطالب تدعو فيها الحكومة الى الابتعاد عن ممارسة العنف والاضطهاد ضد الشعب^١.

ان كل هذه التطورات ادت الى نشوء حياة اجتماعية قوية جعلت البحرين تتمتع بكونها اكثر المجتمعات المدنية حيوية ونشاطا في دول الخليج العربي ، ولازال ورثة هذه المجموعات نشطين الى اليوم .

سعى آل خليفة في اواخر الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضي ومن اجل مواجهة معارضة ذات ملامح طبقية وايدولوجية حادة الى تعزيز شرعيتهم بالدعوة لانشاء جمعية مهمتها وضع دستور يتم على اساسه انشاء جمعية منتخبة جزئيا تتمتع بسلطات تشريعية محدودة ، وقد تم الاعلان عن الدستور في حزيران ١٩٧٣ اجريت على اساسه انتخابات وطنية في كانون الاول من العام نفسه^٢.

اتسم دستور ١٩٧٣ بسمة مشتركة من كلا النظامين الرئاسي والبرلماني ، فالامير هو رئيس السلطة التنفيذية ويمارس سلطات سياسية اذ يعين بأمر اميري رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه ، ويعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بمرسوم اميري ، كما يمارس سلطاته بواسطة وزرائه ويطلب من الوزراء تنفيذ سياسة الحكومة ، وفي الوقت ذاته فأن ذاته مصونة لا تمس فلا يسأل امام المجلس الوطني الذي يختص بالتشريع والرقابة على اداء الجهاز الحكومي .

انتخب البحرينيين عام ١٩٧٣ اعضاء المجلس الوطني الذي تمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية اصيلة ، فقد كانت اغلبية اعضائه (٧٤%) تقريبا) نوابا للشعب منتخبين في حين كان يمثل الاعضاء المعينين بحكم مناصبهم - وهم الوزراء - ما نسبته ٢٦% تقريبا من اعضاء المجلس ، غير ان هذه التجربة لم تعمر طويلا^٣ حيث استمر النشاط السياسي عبر جبهة عريضة تقدمية ومحافظة على حد سواء ، ونظم العمال عدد كبير

^١ د. محمد الرميحي، البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، الطبعة الاولى، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٦، ص ٢٤٢-٢٤٧.

^٢ المجموعة الدولية للامات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

^٣ ياسر قطيشات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

من الاضرابات ، فضلا عن ذلك فأن التمييز الاقتصادي القائم على اساس طائفي واجهزة الامن القمعية ومعظم عناصرها من الاجانب قد عمق من الاحساس بالمظالم ، واستجابة لذلك اصدرت العائلة الحاكمة في عام ١٩٧٥ قانون اجراءات امن الدولة الذي يعطي الحكومة صلاحيات واسعة في اعتقال وسجن الاشخاص دون محاكمة ، وقد اتحد اعضاء الجمعية المنتخبون المنقسمون حول العديد من القضايا في معارضتهم لهذه الخطوات حيث اصرروا انه كان من الواجب عرض القانون عليهم للمصادقة عليه .

قام الامير عيسى بن سلمان آل خليفة في عام ١٩٧٥ بحل الجمعية رسميا بعد ان رفضت المصادقة على تمديد استئجار الوحدات البحرية الامريكية لاراض بحرينية ، وهو ما ادى الى وضع حد للنظام البرلماني المؤقت ، وكان من المفروض طبقا للمادة ٦٥ من الدستور اجراء انتخابات للجمعية الجديدة خلال شهرين ، لكن ذلك لم يحدث وعلق الدستور من خلال تشريعات الطوارئ ، ونتيجة لذلك لا زال العديد من نشاط المعارضة خاصة اولئك الذين رفضوا المشاركة في العملية السياسية ينظرون الى الحكومات المتعاقبة على انها غير شرعية ودعوا الى العودة لدستور ١٩٧٣^١ .

المبحث الثاني : التطورات السياسية في البحرين بعد عام ١٩٧٥

رغم تعثر التجربة البرلمانية في البحرين الا ان المعارضة السياسية لم تتوقف عن نشاطها بوجود عدة احزاب ناشطة داخل وخارج البلاد ، منها حزب الدعوة ، وحركة احرار البحرين ، وحركات قومية وليبرالية ، ومن اجل احتواء المعارضة والضغوط الخارجية وحرب الخليج وتداعياتها ، انشأ امير البحرين مجلسا للشورى بعد ان بدأت المعارضة من كل الاطياف بالتكتل ، وتنظيم الاحتجاجات ، وتجميع التواقيع في العام ١٩٩٢ على عريضة تطالب بالمشاركة السياسية والحريات وعودة الحياة النيابية ، ووقع عليها حوالي ٣٥٠ شخصا ، وسلمت للامير الذي وعد خيرا ، لكن الامور بقيت على ما هي عليه ، مما ادى الى انفجار الاوضاع في العام ١٩٩٤ ، حيث بدأت بتظاهرات للعاطلين عن العمل ، ثم قامت مجموعة من القيادات السياسية بصياغة عريضة وقع عليها ٢٣ الف

^١ المجموعة الدولية للامانات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

مواطن بحريني ، تطالب بعودة الحياة النيابية ، واطلاق سراح السجناء السياسيين ، وعودة المباعدين ، والغاء قانون امن الدولة ، لكن السلطات رفضت استلام العريضة ، كما تقدمت ٣٥٠ سيدة بعريضة نسائية للمطالبة بالمشاركة السياسية للمرأة ، وتم تجاهها كسابقتها .

بقيت الامور في البحرين متأزمة والمواجهات حادة لحين استلام الامير (الملك الحالي) الشيخ (حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة) الحكم في البلاد في آذار ١٩٩٩ فأطلق مبادرة اصلاحية في العام ٢٠٠٠ تجاوب معها المواطنون حيث صوت ٩٨ % منهم لصالحها في استفتاء اجري في عام ٢٠٠١^١ .

وقد اتخذت العديد من الاجراءات في العاميين الاولين من هذه التجربة منها حل محاكم امن الدولة والغاء قانون امن الدولة الذي انشأها ومنحها السلطات ، وبذلك كان قد الغى مكونات رئيسة لألة قمع الدولة واستجاب بذلك لاحد المطالب الرئيسة للنشطاء السياسيين ، وفي اعقاب الدعم الكاسح الذي عبر عنه البحرينيين في استفتاء عام ٢٠٠١ قدمت للبحرينيين تظمينات من قبل الامير وولي العهد وغيرهما من المسؤولين الكبار بأن هيئة دستورية ستقترح تعديلات على دستور ١٩٧٣ بدلا من استبداله ، وان الهيئة المنتخبة حديثا في البرلمان ستتمتع وحدها بالسلطات التشريعية ، كما شرع الامير في اجراء تغييرات مؤسسية كانت تعد بالتوصل الى عقد سياسي اكثر عدالة بين الدولة والمجتمع ، غير انه في شباط ٢٠٠٢ اعلن الامير الذي اصبح ملكا دستورا جديدا ، وقد شكلت الطبيعة السرية للاعلان وعدم استشارة المعارضة صدمة لدى البحرينيين النشطين سياسيا واعاد حالة عدم الثقة في نوايا الدولة^٢ .

وقد منح الدستور الجديد الملك سلطة مطلقة فهو رأس الدولة والممثل الاسمي لها ، كما ان ذاته مصونة ، وهو الحامي الامين للدين والوطن ، ورمز الوحدة الوطنية ، وهو

^١ هبة رؤوف عزت ، الحركات الاحتجاجية في البحرين : " الجديد " في حركة المجتمع السياسي في البحرين ، التنازع على المكان والمكانة ، في : عمرو الشويكي (محررا) ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين) ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ ، ص ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

^٢ المجموعة الدولية للامانات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

وحده المسؤول عن تعيين رئيس الوزراء والوزراء والسفراء والمحافظين والقضاة واعضاء مجلس الشورى واعضاء المحكمة الدستورية وقادة القوات المسلحة والامن والحرس الوطني ، وبما ان له حق تعيين هؤلاء فأن له حق اعفائهم من مناصبهم ، وللملك صلاحيات مهمة اخرى ابرزها حق اقتراح القوانين وتعديلها ، وابرام المعاهدات مع الدول الاخرى بدون الحاجة للرجوع للبرلمان ، وقوله هو القول الفصل في حال نشوء خلافات بين السلطات الثلاث ، كما ان للملك الكلمة الفصل في أي خلاف تشريعي ، كما ان من حقه التدخل في عمل السلطة التنفيذية حيث منح صلاحيات واسعة بهذا المجال ، وله الحق في ان يحل مجلس النواب ، وان يمدد فترة ولايته لفترة اقصاها سنتين ، ويمكن للملك ايضا في أي وقت يشاء اصدار مراسيم لها قوة القانون^١ .

وقبل التطرق الى ردود الفعل الشعبية على اصدار الدستور الجديد لا بد لنا من معرفة اهم الاسباب التي دفعت الملك الى اصداره وهي :

اولا : الأسباب الداخلية : وهي الأساس في حدوث اصلاحات سياسية في الحالة البحرينية، وهو ما توضحه النقاط التالية:

١- حاجة النخبة الحاكمة في البحرين الى تجديد مصادر شرعيتها بحيث يتم إدارة شعون الحكم في البلاد عبر حيازة رضاء المواطنين، وفق عقد اجتماعي - سياسي جديد، يقوم علي أساس إعلاء رابطة "المواطنة" بين الفرد ودولته .

٢- انكماش دولة الرفاه: أن دولة الرفاه تظل معرضة لمخاطر عدم الاستقرار السياسي الناجم عن احتمالات فقد النظام الحاكم لأسباب شرعيته، حيث إن شرعيته تعتمد بدرجة أساسية علي إرضاء المواطنين وإشباع حاجاتهم بأشكال مختلفة ، وفي حالة تقليص هذه الخدمات، تحدث حالة من عدم الرضا بين المواطنين . وإزاء هذا الوضع يصبح الخيار المتاح أمام النخبة الحاكمة في البحرين هو اتخاذ خطوات ملموسة ، وإن

^١ للمزيد من التفاصيل حول الدستور البحريني لعام ٢٠٠٢ ينظر: د . محمد شريف بسبوني ، الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، شيكاغو ، المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان بكلية الحقوق في جامعة دي بول ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٨٥ - ١٠٠ . وسامح سعيد عبود ، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٥٧ - ٥٨ .

كانت تدريجية ، علي طريق التحول الديمقراطي .

٣- حل إشكالية الأقليات وتفادي حالة العنف: إن الأوضاع الداخلية في البحرين خلال عقد التسعينيات اتخذت منحاً خطيراً حيث تطورت مشكلة العنف لتصل إلي درجات غير معتادة ، وهو ما ينعكس سلبياً علي عملية التنمية والاندماج الوطني، ويصعب إنجاز تنمية حقيقية دون توافر مناخ من الاستقرار السياسي، فضلاً عن أن دورة العنف تلك تعمق من الحساسيات والانقسامات ، ومن ثم ، فإن أحد أسباب الإصلاحات السياسية في البحرين هو الحاجة إلي تمثيل النظام السياسي لشرائح محددة في المجتمع ، وتحديد المنتمين إلي العنصر الشيعي .

٤- اتساع حجم الطبقة الوسطى الجديدة وارتفاع سقف مطالبها .

٥. قوة المعارضة السياسية ومواصلتها النضال في سبيل التحول نحو الديمقراطية^١.

ثانياً : الأوضاع الإقليمية : ويمكن ايجاز ابرزها بالآتي :

١- التأثير بالتطورات الخليجية: فالتوجه العام في منطقة الخليج يتجه نحو مزيد من الديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية .

٢- تداعيات التحولات الداخلية الإيرانية : كشفت الاضطرابات وأحداث العنف التي شهدتها البحرين علي مدار عقد التسعينيات مدى الارتباط بين التحالفات داخل الجماعة السياسية البحرينية من جهة ، والتحالفات الإقليمية لكل من إيران والمعارضة البحرينية من جهة أخرى ، لذا يشكل الشعور بالتهديد الخارجي عنصراً دافعاً لتحريك الاتجاه نحو الانفتاح السياسي الداخلي.

٣- التحولات الديمقراطية في البلاد العربية تركت تأثيرات دافعة باتجاه التحول نحو الديمقراطية .

ثالثاً : المتغيرات الدولية.

تعددت المؤثرات الدولية التي دفعت مملكة البحرين في اتجاه التحول نحو الديمقراطية، علي نحو ما توضحه النقاط التالية:

^١ محمد عز العرب ، النخبة والإصلاح السياسي في البحرين ، في: www.alsaiyya.com

١- الثورة في مجال الإعلام والمعلومات والاتصالات: إن نوعية مطالب وطموحات الإنسان في البحرين قد تغيرت بفعل التأثير المتزايد لوسائل الإعلام في عصر العولمة الذي صار ينقل تجارب المجتمعات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية علي الهواء، بما يصعب معه وضع أية آلية للرقابة الفعالة علي هذه المواد الإعلامية المنتشرة عبر الأقمار الصناعية .

٢- الضغوط الخارجية: ظهر اتجاه في الأدبيات يشير إلي أبعاد وحدود تأثير السياسة الأمريكية في عملية الاصلاحات السياسية في دول الخليج ومن بينها البحرين ، والتي ازدادت حدتها بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، لكن الحالة البحرينية تشير إلي عكس الاتجاه السابق، فالميثاق الوطني الذي يمثل العمود الفقري للمشروع الإصلاحي في البحرين بدأ طرحه في فبراير ٢٠٠١ أي قبل وقوع أحداث ١١ ايلول بسبعة أشهر، وإن كانت هذه الأحداث أسهمت في تسريع وتيرة التحول^١.

لقد باغتت تلك الخطوة التي قلصت الطموحات بعد عام من ازدهار العمل النقابي والعمالي والمدني والسياسي كل القوى التي طالبت بالعودة الى دستور ١٩٧٣ ، لأن التحول الى ملكية دون اقرار دستور يحفظ للشعب سيادته يعتبر اخلاقا بالميثاق وبآمال النضال الطويل التي علقها الجميع على وعود بدستور يلتزم بالميثاق الذي صوت عليه الشعب ، من هنا دشنت القوى المعارضة حركة جماهيرية دستورية تبنى على نضال حركة التسعينات ، وتحالفت جمعيات الوفاق والعمل الديمقراطي والعمل الاسلامي والتجمع القومي والمنبر التقدمي والوسط ، ودعت الى مؤتمر حضره ١٠٠ الف مواطن قبل الانتخابات النيابية ، واعلنت مقاطعة الانتخابات^٢ التي جرت في عام ٢٠٠٢ .

اذن شكل المشروع الاصلاحى الذي اعلنه الملك سببا في افتراق الشيعة عنه ، لأنهم رأوا فيه انقلابا على دستور ١٩٧٣ الذي كانوا يريدون احياؤه ، ان الخلاف بين

^١ المصدر نفسه.

^٢ هبة رؤوف عزت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٤-٢٥٥ .

الشيعة ونظام الحكم البحريني حول المشروع الاصلاحى الذى ايدوه فى بادئ الامر بحماسة تفسره ثلاثة عوامل :

١- استهدف الامير من مشروعه الاصلاحى حسب رؤية بعض الشيعة تغييرا محدودا لا ينال من جوهر سيطرته او سيطرة آل خليفة على السلطة ، وهو بذلك يحقق هدفين : الاول : تخفيف حدة التوتر ونزع فتيل المواجهة مع الشيعة ، والثاني بناء شرعية قوية له فى الشارع البحريني فى مواجهة عمه رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ، وهذا السبب شكل فجوة بين رؤية الامير ومطالب المعارضة .

٢- تراجع الامير عن وعوده للمعارضة الشيعة بخصوص الدستور ، سببه الخلاف الذى نشب بين اعضاء اسرة آل خليفة حول مشروع الاصلاح بين مؤيد ومعرض له .

٣- معارضة القوى الاقليمية لا سيما المملكة العربية السعودية للمشروع الاصلاحى فى البحرين والذى نظرت اليه بمثابة الخطر الذى يهددها لجهة مواقف الشيعة وطموحاتهم فى المنطقة الشرقية للمملكة^١.

وتراكمت الجهود ليعقد مؤتمر دستوري فى شباط ٢٠٠٤ نتج عنه عريضة بمطالب دستورية ، ثم مؤتمر ثان فى آذار ٢٠٠٥ ، وتم جمع عشرات الآلاف من التواقيع على العريضة ، ورفض الديوان الملكى مجددا استلامها ، ثم تفرقت الجهود ، واختلفت التوجهات ، وقرر العديد من الجمعيات فى النهاية القبول بالامر الواقع وخوض الانتخابات عام ٢٠٠٦ .

وصلت الاصلاحات السياسية فى البحرين الى نقطة الجمود رغم الانتخابات التى جرت فى العام ٢٠٠٦ ، لأن دستور عام ٢٠٠٢ والمراسم التى صدرت وحزمة القوانين المقيدة للحريات تجعل من الصعب ان تتطور تلك التجربة الاصلاحية الى الامام ، لكن

^١ شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة فى البحرين والكويت والعربية السعودية فى التعامل مع المطالب الشيعة (٢٠٠٣-٢٠٠٨): دراسة مقارنة، مجلة المستقبل العربى ، عدد ٣٨٣ ، آيار ٢٠١١ ، ص ٤١ .

المجتمع البحريني لم يتوقف عن النشاط والفاعلية^١، اوصلته الى مرحلة القيام بأحتجاجات كبيرة ضد النظام في ١٤ شباط ٢٠١١ .

لقد استفاد المحتجون من تكتيكات المظاهرات التي استخدمت في تونس ومصر بدءا بأطلاق الدعوات على الفيسبوك ثم تسيير المسيرات باتجاه ميدان اللؤلؤة على اعتبار ان النجاح في السيطرة عليه والاعتصام فيه من شأنه ان يشل حركة البلاد ، ويجبر الاسرة الحاكمة على الاستجابة للمطالب ، الى جانب ذلك عبر اختيار ذكرى ميثاق العمل الوطني بوصفه يوم لبدء الاحتجاجات عن وجود احتجاج على فكرة الميثاق وما تلتها من اصلاحات ، كما استخدم المحتجون المسيرات بوصفها وسيلة للضغط على الحكومة والمملك للاستجابة لمطالبهم ، حيث ينظم المحتجون بمتوسط ثلاث مسيرات يوميا تتحرك بإتجاه مناطق حيوية في البحرين مثل باب البحرين ، ومبنى وزارتي الداخلية والعدل ، ومبنى كل من الحكومة والبرلمان ، الى جانب الاعتصام في الميدان .

اعتبر بعض المتابعين هذه الاحتجاجات بمثابة انتفاضة على حافة ثورة ، في حين فضلت الحكومة البحرينية التعامل معها على انها ازمة سياسية ، ان الحالة في البحرين مختلفة عن حالات الدول العربية الاخرى سواء من حيث نوع المطالب او طبيعة المحتجين ومدى تمثيلهم لفئات المجتمع الاخرى ، او من حيث ديناميكية المجتمع في التعامل مع الاحتجاجات ، او من حيث نوع نموذج التغيير الذي يمكن ان تسفر عنه^٢ ، حيث تقوم معادلة الاحتجاجات فيها على ثنائية الصراع بين اقلية مذهبية مسيطرة على مقاليد الحكم والسلطة ، واغلبية مستبعدة عنها ، صحيح ان هذه المعادلة ليست صفرية، فكثير من الشيعة يمكن اعتبارهم جزءا من المنظومة الحاكمة بالمعنى السياسي والاقتصادي ، كما ان كثير من السنة يمكن اعتبارهم معارضين للنظام القائم ، لكن

^١ هبة رؤوف عزت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٤ .

^٢ ايمان احمد رجب ، طائفة الاحتجاجات : ملامح الازمة الداخلية والاقليمية لمظاهرات البحرين ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٤ ، ابريل ٢٠١١ ، ص ٧٤ .

المؤكد ان جانبا كبيرا من الصراع الدائر في البحرين يقوم بين سلطة تمتلك وتجنس ،
واخرى تحتج وترفض مثل هذه السياسات^١ .

لا يمكن فهم التطورات التي حدثت في البحرين دون معرفة الاسباب المؤدية لهذه
الازمة والتي يمكن ايجازها بالآتي :

١- الاسباب السياسية : تعاملت النخبة الحاكمة في البحرين منذ بدء المشروع
الاصلاحي في حزيران ١٩٩٩ على انها هي من يبادر بالاصلاح ويديره ،
وتغافلت عن حقيقة وجود رؤية صاغتها القوى السياسية حول طبيعة هذا
الاصلاح وشكله ، والتي كانت نتاج سنوات من العمل السياسي ، ولذا
وبالرغم من ان ميثاق العمل الوطني حظي بنسبة موافقة بلغت اكثر من ٩٨%
فأن الاصلاحات التي تلتها بما في ذلك دستور ٢٠٠٢ لم تعكس ما جاء فيه
من التزام بفكرة الملكية الدستورية ، ولذا ظلت القوى المعارضة التي تتألف
اغليبتها من القوى الشيعية ، تطالب بعدد من المطالب على رأسها تمكين
الشيعية من التمتع بالحقوق الكاملة للمواطنة ، حيث لا تزال الوزارات السيادية
مثل الدفاع والداخلية والخارجية مغلقة امام الشيعية ، وفتح تحقيق في ملف
التجنيس السياسي ، وتغيير شخص رئيس الوزراء الذي يشغل هذا المنصب
منذ استقلال البحرين في عام ١٩٧١ .

٢- الاسباب الاقتصادية والاجتماعية : ان المشروع الاصلاحي للمك لم يقبل
التعامل مع حقيقة وجود قطاع عريض من الاغلبية الشيعية ذي اوضاع
اقتصادية واجتماعية متدنية ، مقارنة بأوضاع غالبية الاقلية السنية ، حيث
يتدن مستوى الخدمات في الاماكن التي يقطنها الشيعية ، وترتفع بينهم
معدلات الفقر ، كما انهم اقل استفادة من مشاريع الاسكان الحكومي ،
حيث يضطرون للانتظار سنوات من اجل الحصول على وحدة سكنية في اطار

^١ عمرو الشوبكي ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين) ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣٨٤ ،
شباط ٢٠١١ ، ص ١٠٩ .

أي من تلك المشاريع ، ومن ثم لا تحصل الاغلبية الشيعية على عائد من الاقتصاد يتفق وحجمها في المجتمع .

ان هذا التمييز المنهج من قبل الاسرة المالكة والعوائل السنية والشيعية* التي ترتبط معها بعلاقات خاصة ، والذي يهدف لتحويل الاغلبية العددية للشيعية الى اقلية سياسية ، مثل وقودا لتحريك قطاع عريض من الشيعة ، بوصفهم الاكثر تضررا من الوضع الحالي مطالبين بالتغيير^١ .

تميزت انتفاضة ١٤ شباط في البحرين بعدد من الخصائص ابرزها:

١- غلبة الطابع الشيعي على الاحتجاجات حيث لم يحتضن المجتمع البحريني بأكمله مطالب التغيير التي اطلقها منظمو الاحتجاجات ، فقطاع مهم من ابناء الطائفة الشيعية هم المحرك الاساس للتظاهرات ، وتأكد ذلك من الرموز والهتافات التي استخدموها في احتجاجاتهم مثل استخدام الاعلام السوداء التي عادة ما ترفع في الاحتفالات الدينية للشيعية ، كما ان التظاهرات خرجت منذ اليوم الاول من ٢٥ منطقة شيعية او ذات اغلبية شيعية فيما لم تخرج مثلها من اي منطقة سنية او ذات اغلبية سنية ، فضلا عن استقطاب المعتصمين لسياسيين غالبيتهم من السياسيين ورجال الدين الشيعية الى غير ذلك .

مثلت غلبة الطابع الشيعي للمظاهرات هاجسا لابناء الطائفة السنية الذين تملكهم المخاوف من من بطش الاغلبية الشيعية بهم اذا نجحوا في تغيير رئيس الوزراء ، وتمكين احد المواليين لهم من استلام هذا المنصب ، مما دفع التيارات السياسية السنية على اختلاف توجهاتها الى تشكيل تجمع الوحدة الوطنية الذي اصدر بيانات تدعو الى التمسك بشرعية النظام القائم ، وحماية الوحدة الوطنية بين السنة والشيعية ، وقبول دعوة الحوار التي وجهها ولي عهد البحرين^٢ .

^١ ايمان احمد رجب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤- ٧٥ .

^٢ المصدر نفسه، ص٧٥.

٢- اولوية التعامل الامني مع الازمة : فضلت الحكومة البحرينية التعامل مع الازمة عبر استخدام الاداة الامنية لمواجهة المحتجين حيث دفعت بشرطة مكافحة الشغب الى الشارع منذ اليوم الاول للازمة على الرغم من سلمية المظاهرات ، وقد اصدر الجيش بياناً اعلن فيه ان الهدف من الانتشار هو تأمين حرية المواطنين وممتلكاتهم من اعمال العنف ، واتخاذ كافة التدابير الرادعة والصارمة لبط النظام والامن العام .

٣- انقسام الشيعة في البحرين حول مطالب التغيير ، ويرجع ذلك الى اختلاف خلفية القوى السياسية الناشطة في هذه الاحتجاجات التي انقسمت الى مجموعتين ، تتمثل الاولى في الشباب الذين اطلقوا الدعوة على الفيسبوك للتظاهر ، والذين طالبوا بالغاء دستور عام ٢٠٠٢ ، وحل مجلسي النواب والشورى ، وتأسيس مجلس تأسيسي من ابناء السنة والشيعة ، وصياغة دستور تعاقدي جديد الى غير ذلك من المطالب ، اما المجموعة الثانية فتتمثل بقوى المعارضة التقليدية الذين تراوحت مطالبهم بين اقامة مملكة دستورية ودولة مدنية وضرورة ان يتم انتخاب الحكومة ورئيس الوزراء^١.

وعلى الرغم من المزايم التي يطلقها حكام البحرين والمستندة على حجج غير واقعية قوامها بأن ما يجري في البحرين هو عبارة عن مؤامرة إيرانية تستهدف استقرار المملكة، إلا أن كثيراً من الحقائق تشير إلى رغبة هؤلاء الحكام في حماية انفسهم ومعاقبة خصومهم من جهة، واستعدادهم لاستخدام مختلف الوسائل الضرورية لتحقيق الامرين معاً، ويمثل تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين في ١٤ آذار ٢٠١١ والمكون من قوات سعودية واماراتية وقطرية وصلت إلى أكثر من ١٥٠٠ جندي خطوة في هذا الاتجاه فهو

^١ المصدر نفسه ، ص ٧٥- ٧٧ .

^٢ عمرو الشويكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

برأي السلطة الحاكمة احدى الوسائل الناجعة لاختفاء التظاهرات واستبعاد الحل التفاوضي لازمة الداخلية على المدى القصير .

ان التدخل الخليجي الذي تم بموجب اتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي الموقعة في العام ٢٠٠٠ والذي ينص على انه اذا تعرض اي عضو في المجلس لأعتداء خارجي فأن ذلك يعد عدوانا على مجلس التعاون بأجملة تسبب في تأزيم العلاقات الخليجية - الايرانية وتوترها لأن لكل من الطرفين وجهة نظر مختلفة عن الآخر فيما يخص تطورات الوضع في البحرين ، فبالنسبة للسعودية التي لا تعد اهم القوى الخليجية وانما الداعم الرئيس للبحرين ترى ان اي تحريض شيعي بمثابة تهديد شبه وجودي لها لسببين : الاول كونه يأتي من ايران ويخدم المصالح الايرانية ، والثاني ، بوصفه سابقة خطيرة تنعكس على وضعها الداخلي ، فتواجه ديمقراطية حقيقية على حدودها يمكن ان يشجع نشاطها ، وبشكل أكثر تحديدا فأن تمكين الشيعة البحرينيين حسب وجهة نظرها يمكن ان يلهم شيعة المنطقة الشرقية في السعودية الذي يشكلون حوالي نصف سكان المنطقة ويدفعهم الى المطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية ، لهذه الاسباب لم تتردد السعودية ودول الخليج وبادرت بالتدخل دون الاعتماد على على الدعم الامريكى والذي باتت تنظر اليه بوصفه شريكا لا يمكن الركون اليه وقت الازمات^١.

اما ايران فهي لم تلق بثقلها وراء اي تظاهرات او احتجاجات كما فعلت مع احتجاجات البحرين التي وجدت فيها مجالا خصبا لتغيير المعادلة الطائفية والسياسية القائمة في هذا البلد ، وتحقيق مكاسب استراتيجية في المنطقة من شأنها ان تقلب الكثير من الموازين والمعادلات الاقليمية^٢ ، لذا لم تتردد عن تأييد الاحتجاجات والدفاع عنها

^١ يتمتع العديد من الشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية بعلاقات قرابة مع شيعة البحرين ، وكانت حركته السياسية في الماضي مرتبطة في كثير من الاحيان بشبكات بحرينية، للمزيد من التفاصيل ينظر : المجموعة الدولية للازمات ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الاوسط : الثورة البحرينية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

^٢ محمد برهومة ، التحالفات المتغيرة : العلاقات الاقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٦ ، أكتوبر ٢٠١١ ، ص ٦٦ .

وتأكيد شرعية مطالبها ، وتوجيه اذانة شديد اللهجة للنظام البحريني متهمه اياه بالاجرام وسفك الدماء ، واتهام وسائل الاعلام العربية والعالمية بالانتقائية في تغطية الثورات العربية عبر اهمالها المتعمد لاحداث البحرين ، وانتقاد موقف علماء السعودية الذين ايدوا اجراءات الحكومة البحرينية^١ ، وتصوير الازمة في البحرين على انها مواجهة بين اغلبية شيعية محرومة من حقوقها السياسية والاقتصادية ، واقلية سنية تسيطر على مقاليد الحكم ، والتنديد بالتدخل الخليجي من خلال ارسال قوات درع الجزيرة الى البحرين^٢ ، حيث هدد الرئيس الايراني (محمود احمدي نجاد) بأن " ايران لو تدخلت فستتغير خريطة المنطقة " اما رئيس مجلس الشورى الايراني (علي لاريجاني) فذكر في ١٩ مارس ٢٠١١ بأن ايران " لن تقف مكتوفة الايدي تجاه القمع في البحرين والتدخل السعودي"^٣.

وعلى الرغم من التهديدات الايرانية المتكررة بالتدخل في الازمة البحرينية ، الا ان رد الفعل الخليجي المتشدد تجاه ايران ، وحرص الاخيرة على مصالحها من خلال تجنب اسلوب المواجهة المباشرة الغير مضمونة النتائج ، دفع طهران الى محاولة احتواء التوتر المتصاعد في علاقتهما مع دول مجلس التعاون بهدف الحيلولة دون تكريس الاستقطاب الخليجي ضدها^٤ ، والنأي بنفسها عن صفة الدولة الطائفية من خلال اسقاط البعض للبعد المذهبي لتفسير السلوك الايراني تجاه ما يحدث في البحرين^٥.

^١ فراس هلال ، ايران والثورات العربية : الموقف والتداعيات ، سلسلة تقييم حالة ، الدوحة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١١ ، ص ٧ - ٨ .

^٢ محمد عباس ناجي ، الانكماش : مستقبل الدور الاقليمي لايران بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٤ ، ابريل ٢٠١١ ، ص ٥٧ .

^٣ مجموعة باحثين ، حال الامة العربية ٢٠١١ - ٢٠١٢ : معضلات التغيير وآفاقه ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ ، ص ٨٦ - ٨٧ .

^٤ د. عقيلة خراشي ، الشعوب العربية والتحول الديمقراطي بين المفاسر والمخاطر ، في د. عطاء الله فشار وآخرون ، الوطن العربي والتحويلات الديمقراطية ، الجزائر ، منشورات دار الحكمة ومجلة أبحاث ودراسات ، ٢٠١٢ ، ص ٣٦ .

^٥ مجموعة باحثين ، حال الامة العربية . . . ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ .

ان احتواء السلطات البحرينية لحركة الاحتجاجات الشعبية بالدعوة للحوار^١ وتعاملها المتشدد مع المعارضة لم يبق لها من خيار سوى التفكير في مصيرها بصمت ، لكن الهدوء الحذر الذي يسيطر على البحرين حالياً لن يستمر طويلاً، فالنزاع بين ملكية مصممة على الحكم السلطوي واكثرية حريصة على ان يكون لها رأي في اختيار حكامها لم ينته بعد^٢ بل ستكون له القابلية في اطلاق الاحتجاجات بين الفينة والاخرى.

وطالما ظلت المعادلة القائمة على اقلية مسيطرة واغلبية مستبعدة قائمة في البحرين، فأن قدرة النظام القائم على ايجاد انصار له في "الشارع السني" ستظل موجودة، خاصة بعد قيامه بتطبيق سياسات تجنيس على اساس مذهبي، وهو الامر الذي خلق ردات فعل شيعية واسعة، وفتح الباب اما تصريحات ايرانية اثارت الكثير من ابناء البحرين، وساعدت النظام بدوره على الحصول على مزيد من الدعم من قطاعات في الشارع البحريني بغرض الحفاظ على "هويته السننية".

وسيظل نجاح عملية الاصلاح السياسي في البحرين متوقفا على قدرة الطرفين على الفكك من اثر المعادلة الطائفية والاجندات الطائفية لصالح طرح رؤية مدنية ديمقراطية تضع الاسس لنظام ملكي دستوري ، وتنطلق من المواطنة كقيمة عليا قادرة على توجيه مسار الحركات الاجتماعية ومكوناتها .

فأذا نجحت الحركات الاجتماعية البحرينية المعارضة في جذب اعضاء متحاورين من السنة والشيعية ، فأن هذا سيعني بداية الاصلاح الحقيقي في البحرين، واذ بدأ النظام الاصلاح السياسي والدستوري الحقيقي، فإنه سيضطر بالضرورة الى التخلي عن كثير من سياساته التمييزية بحق الشيعة ويؤسس ملكية دستورية قائمة على المواطنة ودولة القانون ، وهو الامر الذي لم يقدم عليه كلا الطرفين بعد^٣.

^١ د. محجوب الزويدي ، ايران الثورية والثورات العربية : ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الايرانية وآثارها ، سلسلة تقييم حالة ، الدوحة ،

المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢ ، ٦ .

^٢ عمرو الشويكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

^٣ توبي جونز ، البحرين : مملكة الصمت ، مقال منشور على موقع مؤسسة كارنيغي للسلام : www.carnegie.net

يفترض ذلك تغييرا للثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وهذا الامر ليس سهلا بل يتطلب عملا جادا وصادقا من قبل الدولة ورموز الاعتدال والتقارب في المؤسسة السنية وقوى الاسلام السياسي بشقيه السني والشيعي فضلا عن القوى العلمانية والليبرالية بغية تأسيس ثقافة سياسية جديدة قائمة على الحوار والتواصل، وتتجاوز حالات الانفلات والشحن المذهبي، وان جاءت احيانا من داخل اروقة ومناقشات البرلمان^١.

كما يتطلب ذلك تعزيزا لمبدأ المواطنة الذي يعلو فوق جميع اعتبارات وفوارق الدين او المذهب او العرق، ويتساوى في ظلّه المواطنين في توزيع الثروة والسلطة، والابتعاد عن استغلال التعددية المذهبية لتحقيق مكاسب خاصة، والكف عن التشكيك في وطنية الشيعة او ولائهم لأوطانهم لأن هذا يعوق من اندماجهم في المجتمع ويسهم في توجيههم للخارج طلبا للحماية والدعم، والتشجيع على وجود مراجع تقليد شيعية محلية تغني عن الاتجاه الى تقليد مراجع خارج الحدود لتقليل سيطرة المراجع الدينية على الشيعة العرب، والادارة السليمة للتعددية المجتمعية في البلاد، والقضاء على اشكال التمييز كافة ضد الشيعة، وفصل الصراع السياسي الاقليمي مع ايران عن التعامل مع الشيعة العرب على المستوى الداخلي^٢.

الخاتمة :

اضطرت دول الخليج العربي في اثر نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية الى التجاوب مع المتغيرات العالمية والاقليمية التي تبعتها وتقدمت خطوات نحو الديمقراطية وحقوق الانسان، الا ان البحرين ظلت مصرة على تعليق دستور البلاد وتعطيل المجلس النيابي المنتخب منذ عام ١٩٧٥، ولكنها تحت ضغط الظروف الدولية والمحلية المتمثلة في صورة مظاهرات مستمرة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي طالبت بعودة الحياة السياسية والديمقراطية وحقوق الانسان، اضطر ملك البحرين الى اجراء اصلاحات سياسية اردفها بأصدار دستور يحمل نزعاً تسلطية مما ادى الى توتر الوضع في البحرين منذ عام ٢٠٠٢ تمثلت في صورة مظاهرات متقطعة

^١ د. باقر النجار، الطائفة والمواطنة والاسلام السياسي في البحرين، مجلة حوار العرب، عدد ١٤، يناير-كانون الثاني ٢٠٠٨، ص ١٥

^٢ شحاتة محمد ناصر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧ - ٥٠.

ومقاطعة للانتخابات النيابية وتشكيل عدد من الجمعيات المعارضة للنظام وهذا الوضع وصل ذروته باندلاع انتفاضة شباط ٢٠١١.

ان البحرين التحقت بركب موجة التغيير التي عمت عدد من الدول العربية ، لكن اذا كانت هذه التغييرات قد اندلعت فجأة فأن التغيير في البحرين لم يكن مفاجئا وانما كانت له مقدمات فالبحرين وكما ذكرنا آنفا.

سيكون من الصعب حل المعضلة الحالية في البحرين في حال تمسك كل طرف بمطالبه واطروحاته السياسية التي لا تتفهم مطالب الطرف الآخر وحاجاته، ان مصلحة البحرين تتطلب من النظام والافراد والجماعات والقوى السياسية والدينية الانفتاح على بعضهم البعض، والاحتماء بالوطن بوصفه الجامع لكل الهويات بدل اللجوء الى الهويات الفرعية مل الطائفة التي تزيد من حالة الانعزال والشعور الدائم بالتهميش، وايجاد الحلول المثلى للمشاكل المتراكمة في البحرين والتي من شأن حلها تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي لفئات عدة في المجتمع نحو الافضل، والالتفاف حول مشروع وطني يحفظ للنظام بقاءه ولبلد استقراره وللمجتمع وحدته وللمواطن حقوقه واحتياجاته، محتضنا ابناء الوطن كافة ومتجاوزا تركة الماضي والنوازع والعلاقات ما قبل المدنية.

Bahrain's political development after 1975

Assistant professor:

Ibtasam Mohammed Al- a'ameri

Abstract

Since thirties of the past century, many claims appeared in Bahrain to reform the political situation of the country, through establishing a constitution and found parliament elected by the people. This popular pressure succeeded to force the royal family to declare a constitution on 1973, which seemed to have shared characteristics between both the parliament and presidential systems. But the work with this constitution didn't continue long .This matter led to a great opposition against the ruling regime which obliged it to establish a new constitution on 2000 year through which the king tried to dominate his control over the authority, that causes the gap to be wider between the people and regime, and finally led the people to make uprising on 14th February 2011 to express their refusal of the government dominated procedure.